

تحقيق في استهداف مقر الحشد الشعبي: الولايات المتحدة بريئة وإسرائيل مذنبه

اتهام واشنطن يستدعي ردًا ميدانيا، أما اتهام تل أبيب فلا يترك المجال إلا لرد قانوني

الحكومة العراقية تحاول بشنّى الطرق تفادي الحرج الناتج عن تعرّض عدد من مقرّات الحشد الشعبي للقصف، وتجاوز ضغوط الميليشيات الراقية في دفعها إلى خيارات لا تقدر عليها إزاء واشنطن وتل أبيب المتهمتين بالضلوع في استهداف تلك المقرات. ويبدو أنّ نتائج التحقيقات الحكومية بشأن القضية تمّ تفصيلها لتساعد في رفع الغيب عن حكومة عادل عبدالمهدي.

بغداد - توصلت تحقيقات حكومية عراقية في قضية استهداف عدد من مقرات تابعة لميليشيات الحشد الشعبي بقصف من طائرات مسيرة، إلى ضلوع إسرائيل في القصف، إلا أنها أحجمت عن اتهام الولايات المتحدة بالتواطؤ في عمليات الاستهداف وهو الاتهام الذي سبق أنّ وجهه عدد من قادة الفصائل المشكلة للحشد للقوات الأميركية الموجودة على الأراضي العراقية متوغدين بالرّد عليها. وبدت نتائج التحقيقات التي كشف عنها، الجمعة، بشكل مجمل النائب في مجلس النواب العراقي أحمد الأسدي الناطق باسم تحالف الفتح ممثل الحشد تحت قبة البرلمان، مفصلة بطريقة تؤدّي إلى تخفيف الضغط على حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي ورفع الحرج عنها.

ومنذ تعرّض تلك المقرّ والمواقع للقصف تطالب فصائل مشكلة للحشد الشعبي وشخصيات متعاطفة معها بالرّد، الذي يشمل بحسب تلك المطالبات الولايات المتحدة.

وكان من ضمن السيناريوهات المحتملة للرد، استهداف المصالح والقوات الأميركية الموجودة على الأراضي العراقية.

وتحاول الميليشيات الأكثر تشدداً وارتباطاً بإيران وضع حكومة بغداد إزاء معادلة صعبة تتمثل في الرّد على إسرائيل والولايات المتحدة، أو إسفاح المجال للميليشيات للرد على طريقته، ومن ضمن الردود المحتملة استهداف المصالح والقوات الأميركية داخل الأراضي العراقية، وفق ما هدّدت به تلك الميليشيات.

ويعني ذلك بالنسبة للحكومة العراقية الغارقة في كم هائل ومتشابك من المشاكل والأزمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، توريط العراق في مواجهة بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة اللتين تشهد العلاقات بينهما توتراً غير

مسيبوق منذ إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات شديدة على طهران.

وحاولت السلطات العراقية ممثلة برئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة امتصاص غضب الميليشيات وسحب قضية قصف مقراتها من دائرة الصدام العسكري، إلى دائرة الردود القانونية والإجرائية.

وقال النائب أحمد الأسدي المتحدث باسم كتلة الفتح الممثلة للحشد الشعبي تحت قبة البرلمان العراقي في لقاء مع صحافيين في مكتبه بوسط بغداد، إن تحقيقات الحكومة توصلت إلى أدلة على تورط إسرائيلي في قصف مقرات

وإسرائيل لا يتيح سوى إمكانية الرّد الدبلوماسي والقانوني من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نظراً لأن الوصول إلى أهداف إسرائيلية للميليشيات المطالبة بالرد على قصف مقراتها. وتستعد حكومة عبدالمهدي لتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، بعدما خلصت "بشكل قطعي" إلى وقوف إسرائيل وراء الهجمات على معسكرات ميليشيات الحشد الشعبي، بحسب ما قال برلماني قيادي في تلك الفصائل.

وواجهت الحكومة العراقية حرجاً جراء إزاء قضية تعرّض معسكرات الحشد الشعبي للقصف، والتي وضعتها تحت ضغط متزايد من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

وبيات مطلوباً من حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الرّد بشكل مناسب على عملية الاستهداف تلك بعد أن "أثبتت" التحقيقات ضلوع إسرائيل في قصف عدد من المعسكرات ومخازن السلاح التابعة للحشد الشعبي بطائرات مسيرة ما أسفر عن تدميرها وقتل عدد غير محدد من عناصر الميليشيات الموجودة بداخلها، إضافة إلى خسائر في أرواح وممتلكات عدد من المدنيين.

وتحاول الميليشيات الأكثر تشدداً وارتباطاً بإيران وضع حكومة بغداد إزاء معادلة صعبة تتمثل في الرّد على إسرائيل والولايات المتحدة، أو إسفاح المجال للميليشيات للرد على طريقته، ومن ضمن الردود المحتملة استهداف المصالح والقوات الأميركية داخل الأراضي العراقية، وفق ما هدّدت به تلك الميليشيات.

ويعني ذلك بالنسبة للحكومة العراقية الغارقة في كم هائل ومتشابك من المشاكل والأزمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، توريط العراق في مواجهة بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة اللتين تشهد العلاقات بينهما توتراً غير

مسيبوق منذ إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات شديدة على طهران.

وحاولت السلطات العراقية ممثلة برئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة امتصاص غضب الميليشيات وسحب قضية قصف مقراتها من دائرة الصدام العسكري، إلى دائرة الردود القانونية والإجرائية.

وقال النائب أحمد الأسدي المتحدث باسم كتلة الفتح الممثلة للحشد الشعبي تحت قبة البرلمان العراقي في لقاء مع صحافيين في مكتبه بوسط بغداد، إن تحقيقات الحكومة توصلت إلى أدلة على تورط إسرائيلي في قصف مقرات

وإسرائيل لا يتيح سوى إمكانية الرّد الدبلوماسي والقانوني من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نظراً لأن الوصول إلى أهداف إسرائيلية للميليشيات المطالبة بالرد على قصف مقراتها. وتستعد حكومة عبدالمهدي لتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، بعدما خلصت "بشكل قطعي" إلى وقوف إسرائيل وراء الهجمات على معسكرات ميليشيات الحشد الشعبي، بحسب ما قال برلماني قيادي في تلك الفصائل.

وواجهت الحكومة العراقية حرجاً جراء إزاء قضية تعرّض معسكرات الحشد الشعبي للقصف، والتي وضعتها تحت ضغط متزايد من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

وبيات مطلوباً من حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الرّد بشكل مناسب على عملية الاستهداف تلك بعد أن "أثبتت" التحقيقات ضلوع إسرائيل في قصف عدد من المعسكرات ومخازن السلاح التابعة للحشد الشعبي بطائرات مسيرة ما أسفر عن تدميرها وقتل عدد غير محدد من عناصر الميليشيات الموجودة بداخلها، إضافة إلى خسائر في أرواح وممتلكات عدد من المدنيين.



الحمد لله.. واشنطن براء

في استهداف الحشد الشعبي، مؤخرًا، تتعلّق الوقوف بشجاعة وحزم مع الدولة لحفظ سيادتها وهيبته وصيانة قرارها في التشخيص والمعالجة، مضيفاً "قوة الحشد الشعبي تكمن في انضباطه داخل المنظومة العسكرية الرسمية ووحدة قراره وقيادته، وأن أخطر ما يمكن أن يواجه الحشد هو خروجه عن إطار القانون". واختتم بالقول "نعلنها بصراحة، أنا كان المعتدي، إسرائيل أو من لف لفها. عراق اليوم يختلف كثيراً عن عراق الأمس، وقدرته على الرد المناسب لا تحتاج إلى شعارات رنانة، نعرف جيداً متى وكيف يكون رد الصاع بصاعين، والأيام بيننا".

وأضاف متسائلاً "طائرات إسرائيلية مدعومة أميركياً: لا يمكن أن نتهم.. الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر: لا يمكن أن نتهم أيضاً". لكنه أشار مع ذلك إلى أن الحشد الشعبي كان يتوقع هجوماً عليه وسط تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وتعليقاً على نتائج التحقيق قال السياسي الشيعي عمار الحكيم الذي يرأس "تيار الحكمة الوطني"، الجمعة، إن "سماة العراق ليست مسرحاً لأي اعتداء خارجي، وأرضه ليست ولن تكون مخزناً لأي سلاح غير عراقي".

وأشار متحدثاً في حشد من أنصاره وسط بغداد "نتائج التحقيق

الحشد، قائلاً "التحقيقات الحكومية توصلت إلى أن الفاعل في بعض هذه الأفعال هي إسرائيل، قطعاً وبقيناً".

وأضاف "الحكومة تعكف على إعداد الأدلة والوثائق الكافية التي تخول لها تقديم شكوى إلى مجلس الأمن.. ولن تقدم شكوى ضد مجهول".

ومنذ منتصف يوليو الماضي، تعرضت خمسة مخازن أسلحة ومعسكرات تابعة للحشد لتفجيرات بدا أنها هجمات. كما أن تلك الفصائل أطلقت النار في مناسبتين على طائرات استطلاع كانت تحلق فوق مقراتها.

وقال الأسدي للحصافيين إن ضلوع الولايات المتحدة لا يزال غير واضح.

مسيبوق منذ إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات شديدة على طهران.

وحاولت السلطات العراقية ممثلة برئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة امتصاص غضب الميليشيات وسحب قضية قصف مقراتها من دائرة الصدام العسكري، إلى دائرة الردود القانونية والإجرائية.

وقال النائب أحمد الأسدي المتحدث باسم كتلة الفتح الممثلة للحشد الشعبي تحت قبة البرلمان العراقي في لقاء مع صحافيين في مكتبه بوسط بغداد، إن تحقيقات الحكومة توصلت إلى أدلة على تورط إسرائيلي في قصف مقرات

وإسرائيل لا يتيح سوى إمكانية الرّد الدبلوماسي والقانوني من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نظراً لأن الوصول إلى أهداف إسرائيلية للميليشيات المطالبة بالرد على قصف مقراتها. وتستعد حكومة عبدالمهدي لتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، بعدما خلصت "بشكل قطعي" إلى وقوف إسرائيل وراء الهجمات على معسكرات ميليشيات الحشد الشعبي، بحسب ما قال برلماني قيادي في تلك الفصائل.

وواجهت الحكومة العراقية حرجاً جراء إزاء قضية تعرّض معسكرات الحشد الشعبي للقصف، والتي وضعتها تحت ضغط متزايد من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

وبيات مطلوباً من حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الرّد بشكل مناسب على عملية الاستهداف تلك بعد أن "أثبتت" التحقيقات ضلوع إسرائيل في قصف عدد من المعسكرات ومخازن السلاح التابعة للحشد الشعبي بطائرات مسيرة ما أسفر عن تدميرها وقتل عدد غير محدد من عناصر الميليشيات الموجودة بداخلها، إضافة إلى خسائر في أرواح وممتلكات عدد من المدنيين.

وتحاول الميليشيات الأكثر تشدداً وارتباطاً بإيران وضع حكومة بغداد إزاء معادلة صعبة تتمثل في الرّد على إسرائيل والولايات المتحدة، أو إسفاح المجال للميليشيات للرد على طريقته، ومن ضمن الردود المحتملة استهداف المصالح والقوات الأميركية داخل الأراضي العراقية، وفق ما هدّدت به تلك الميليشيات.

ويعني ذلك بالنسبة للحكومة العراقية الغارقة في كم هائل ومتشابك من المشاكل والأزمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، توريط العراق في مواجهة بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة اللتين تشهد العلاقات بينهما توتراً غير

مسيبوق منذ إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات شديدة على طهران.

وحاولت السلطات العراقية ممثلة برئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة امتصاص غضب الميليشيات وسحب قضية قصف مقراتها من دائرة الصدام العسكري، إلى دائرة الردود القانونية والإجرائية.

وقال النائب أحمد الأسدي المتحدث باسم كتلة الفتح الممثلة للحشد الشعبي تحت قبة البرلمان العراقي في لقاء مع صحافيين في مكتبه بوسط بغداد، إن تحقيقات الحكومة توصلت إلى أدلة على تورط إسرائيلي في قصف مقرات

وإسرائيل لا يتيح سوى إمكانية الرّد الدبلوماسي والقانوني من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نظراً لأن الوصول إلى أهداف إسرائيلية للميليشيات المطالبة بالرد على قصف مقراتها. وتستعد حكومة عبدالمهدي لتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، بعدما خلصت "بشكل قطعي" إلى وقوف إسرائيل وراء الهجمات على معسكرات ميليشيات الحشد الشعبي، بحسب ما قال برلماني قيادي في تلك الفصائل.

وواجهت الحكومة العراقية حرجاً جراء إزاء قضية تعرّض معسكرات الحشد الشعبي للقصف، والتي وضعتها تحت ضغط متزايد من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

وبيات مطلوباً من حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الرّد بشكل مناسب على عملية الاستهداف تلك بعد أن "أثبتت" التحقيقات ضلوع إسرائيل في قصف عدد من المعسكرات ومخازن السلاح التابعة للحشد الشعبي بطائرات مسيرة ما أسفر عن تدميرها وقتل عدد غير محدد من عناصر الميليشيات الموجودة بداخلها، إضافة إلى خسائر في أرواح وممتلكات عدد من المدنيين.

وتحاول الميليشيات الأكثر تشدداً وارتباطاً بإيران وضع حكومة بغداد إزاء معادلة صعبة تتمثل في الرّد على إسرائيل والولايات المتحدة، أو إسفاح المجال للميليشيات للرد على طريقته، ومن ضمن الردود المحتملة استهداف المصالح والقوات الأميركية داخل الأراضي العراقية، وفق ما هدّدت به تلك الميليشيات.

ويعني ذلك بالنسبة للحكومة العراقية الغارقة في كم هائل ومتشابك من المشاكل والأزمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، توريط العراق في مواجهة بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة اللتين تشهد العلاقات بينهما توتراً غير

لا شوائب في علاقات الإمارات وباكستان

أهمية تكثيف الجهود والمساعدات لرساء ركائز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومؤخراً عاد النزاع حول إقليم كشمير الواقع في جبال الهيمالايا ليلقي بظلاله على العلاقات المتوترة بين الهند وباكستان إثر قرار نيودلهي إلغاء وضع الحكم الذاتي الممنوح دستوريا للجزء التابع لها من الإقليم. الأمر الذي رأت فيه إسلام آباد تغييراً غير مشروع للوضع القائم.

تقيم دولة الإمارات علاقات متوازنة مع كل من الهند وباكستان وتدعو للحوار وسيلة لحل الخلاف بينهما على إقليم كشمير

وتقيم دولة الإمارات علاقات متوازنة مع كلتا الدولتين النوويتين، وتدعو لحل الخلافات بينهما بالحوار. وإثر تفجّر الخلاف مجدداً بينهما حول كشمير، مطلع الشهر الجاري، عبرت دولة الإمارات على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، عن قلقها بشأن تلك التطورات داعية نيودلهي وإسلام آباد إلى ضبط النفس وضرورة اتباع الحوار للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في الإقليم والمنطقة.

أبوظبي - أظهرت مكالمات هاتفية أجراها الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، مع عمران خان رئيس الوزراء الباكستاني، سلامة العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان من أي "توترات" كانت تحدثت عنها بعض وسائل الإعلام، وتبيّن أنها جزء من الحملة المعتادة التي تشنّها قطر على دولة الإمارات وتستهدف في جانب منها ضرب علاقاتها الإقليمية والدولية.

وصوّرت وسائل الإعلام إسلام آباد في قطيعة مع أبوظبي على أساس أنّ دولة الإمارات "منحازة" إلى الهند في قضية إقليم كشمير المتنازع عليه منذ عقود.

غير أن مكالمات الشيخ محمد بن زايد مع عمران خان أظهرت أن مستوى التواصل والتنسيق الإماراتي الباكستاني على حاله ويشمل مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية. وتم التطرق خلال المكالمات الهاتفية إلى العلاقات "بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان وسبل تمتيتها بما يخدم مصالحهما المتبادلة".

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّ المحادثات شملت أيضاً "التطورات ومستجدات القضايا والملفات الإقليمية والدولية"، مضيفاً أن الشيخ محمد بن زايد وعمران خان تبادلوا وجهات النظر حول تلك الملفات والقضايا "وأكدوا

جهود سويدية لإنعاش مسار السلام في اليمن

وكان ممثلون عن الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين قد اجتمعوا في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإجراء أول جولة من المفاوضات منذ سنوات تحت مظلة الأمم المتحدة توصلوا خلالها إلى عدد من الاتفاقات المهمة، منها تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في مدينة الحديدة غربي اليمن وفصل القوات ونشر مراقبين دوليين هناك.

وتمتلك وسائل إعلام أميركية من بينها وكالة بلومبرغ، الثلاثاء، عن مصادر وصفتها بالمطلعة القول إنّ إدارة ترامب تستعد لإطلاق محادثات مباشرة مع الحوثيين في اليمن، في مسعى لإنهاء الحرب المستمرة هناك منذ أربع سنوات، ووصفت الوكالة التحرك بأنه "قد يفتح أول قناة مهمة بين إدارة ترامب والحوثيين في وقت تزداد فيه المخاوف من نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً".

وكان مسؤولون أميركيون التقوا قيادات حوثية في السويد في ديسمبر الماضي خلال محادثات تمت برعاية الأمم المتحدة.

وعن ذات الموضوع قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن الولايات المتحدة ستحت السعدية على المشاركة في محادثات سرية مع قادة الحوثيين في سلطنة عُمان في محاولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وربطت ذات الصحيفة زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان لواشنطن هذا الأسبوع بجهود واشنطن لإقناع الرياض بتوجيهها الجديد.

يمكن أن يؤثروا في الوضع"، معتبرة أن السويد "تتمتع بثقة الأطراف وعليها بالتالي محاولة دفع عملية السلام إلى الأمام".

وأضافت "يجب التمسك بالاتفاق الهش الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم. نحن نشعر بمسؤولية خاصة. لقد استخضنا المحادثات وساهمنا بطرق مختلفة. ومن مسؤوليتنا محاولة ضمان تنفيذ هذا الاتفاق".

وكان ممثلون عن الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين قد اجتمعوا في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإجراء أول جولة من المفاوضات منذ سنوات تحت مظلة الأمم المتحدة توصلوا خلالها إلى عدد من الاتفاقات المهمة، منها تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في مدينة الحديدة غربي اليمن وفصل القوات ونشر مراقبين دوليين هناك.

وتمتلك وسائل إعلام أميركية من بينها وكالة بلومبرغ، الثلاثاء، عن مصادر وصفتها بالمطلعة القول إنّ إدارة ترامب تستعد لإطلاق محادثات مباشرة مع الحوثيين في اليمن، في مسعى لإنهاء الحرب المستمرة هناك منذ أربع سنوات، ووصفت الوكالة التحرك بأنه "قد يفتح أول قناة مهمة بين إدارة ترامب والحوثيين في وقت تزداد فيه المخاوف من نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً".

وكان مسؤولون أميركيون التقوا قيادات حوثية في السويد في ديسمبر الماضي خلال محادثات تمت برعاية الأمم المتحدة.

وعن ذات الموضوع قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن الولايات المتحدة ستحت السعدية على المشاركة في محادثات سرية مع قادة الحوثيين في سلطنة عُمان في محاولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وربطت ذات الصحيفة زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان لواشنطن هذا الأسبوع بجهود واشنطن لإقناع الرياض بتوجيهها الجديد.

يمكن أن يؤثروا في الوضع"، معتبرة أن السويد "تتمتع بثقة الأطراف وعليها بالتالي محاولة دفع عملية السلام إلى الأمام".

وأضافت "يجب التمسك بالاتفاق الهش الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم. نحن نشعر بمسؤولية خاصة. لقد استخضنا المحادثات وساهمنا بطرق مختلفة. ومن مسؤوليتنا محاولة ضمان تنفيذ هذا الاتفاق".

وكان ممثلون عن الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين قد اجتمعوا في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإجراء أول جولة من المفاوضات منذ سنوات تحت مظلة الأمم المتحدة توصلوا خلالها إلى عدد من الاتفاقات المهمة، منها تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في مدينة الحديدة غربي اليمن وفصل القوات ونشر مراقبين دوليين هناك.

وكان ممثلون عن الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين قد اجتمعوا في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإجراء أول جولة من المفاوضات منذ سنوات تحت مظلة الأمم المتحدة توصلوا خلالها إلى عدد من الاتفاقات المهمة، منها تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في مدينة الحديدة غربي اليمن وفصل القوات ونشر مراقبين دوليين هناك.

وتمتلك وسائل إعلام أميركية من بينها وكالة بلومبرغ، الثلاثاء، عن مصادر وصفتها بالمطلعة القول إنّ إدارة ترامب تستعد لإطلاق محادثات مباشرة مع الحوثيين في اليمن، في مسعى لإنهاء الحرب المستمرة هناك منذ أربع سنوات، ووصفت الوكالة التحرك بأنه "قد يفتح أول قناة مهمة بين إدارة ترامب والحوثيين في وقت تزداد فيه المخاوف من نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً".

وكان مسؤولون أميركيون التقوا قيادات حوثية في السويد في ديسمبر الماضي خلال محادثات تمت برعاية الأمم المتحدة.

وعن ذات الموضوع قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن الولايات المتحدة ستحت السعدية على المشاركة في محادثات سرية مع قادة الحوثيين في سلطنة عُمان في محاولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وربطت ذات الصحيفة زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان لواشنطن هذا الأسبوع بجهود واشنطن لإقناع الرياض بتوجيهها الجديد.

يمكن أن يؤثروا في الوضع"، معتبرة أن السويد "تتمتع بثقة الأطراف وعليها بالتالي محاولة دفع عملية السلام إلى الأمام".

وأضافت "يجب التمسك بالاتفاق الهش الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم. نحن نشعر بمسؤولية خاصة. لقد استخضنا المحادثات وساهمنا بطرق مختلفة. ومن مسؤوليتنا محاولة ضمان تنفيذ هذا الاتفاق".

وكان ممثلون عن الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين قد اجتمعوا في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018 لإجراء أول جولة من المفاوضات منذ سنوات تحت مظلة الأمم المتحدة توصلوا خلالها إلى عدد من الاتفاقات المهمة، منها تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في مدينة الحديدة غربي اليمن وفصل القوات ونشر مراقبين دوليين هناك.

استوكهولم - أبدت السويد اهتمامها بإنعاش مسار السلام في اليمن الذي دخل عملياً في حالة توقف بفعل المستجدات التي طرأت مؤخراً على المشهد اليمني ممثلة في المواجهة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المخترقة بقوة من جماعة الإخوان المسلمين، لكن عاملاً آخر برز بصفة مفاجئة يصب في اتجاه إيجاد مخرج للصراع في اليمن وتمثّل في تسريبات بشأن جهود أميركية لجمع المملكة العربية السعودية إلى طاولة الحوار مع المتمردين الحوثيين الذين تقود الرياض تحالفاً عسكرياً لواجهتهم باعتبارهم زراعاً لغريمتها طهران.

وأعلنت الخارجية السويدية، الجمعة، في بيان أن وزيرة مارغوت فالستروم ستقوم بجولة تشمل عدداً من الدول العربية في مسعى للوساطة في تسوية الأزمة اليمنية. ولم يوضّح البيان ما إذا كان تحرك فالستروم على علاقة بالتوجّه الأميركي الجديد في معالجة الملف اليمني.

وقال البيان إنّ الوزيرة "ستزور السعودية والإمارات وسلطنة عمان والأردن في الفترة بين 31 أغسطس و4 سبتمبر من أجل عقد عدد من اللقاءات حول القضايا الثنائية والإقليمية مع التركيز على أزمة اليمن".

كما ذكر البيان أن الوزيرة تعزّم الاجتماع مع مسؤولين أمميين لبحث الوضع في المنطقة.

وقالت فالستروم في تصريحات صحافية عشية جولتها "ستتحدث مع أكبر عدد ممكن من الأشخاص ممن

استوكهولم - أبدت السويد اهتمامها بإنعاش مسار السلام في اليمن الذي دخل عملياً في حالة توقف بفعل المستجدات التي طرأت مؤخراً على المشهد اليمني ممثلة في المواجهة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المخترقة بقوة من جماعة الإخوان المسلمين، لكن عاملاً آخر برز بصفة مفاجئة يصب في اتجاه إيجاد مخرج للصراع في اليمن وتمثّل في تسريبات بشأن جهود أميركية لجمع المملكة العربية السعودية إلى طاولة الحوار مع المتمردين الحوثيين الذين تقود الرياض تحالفاً عسكرياً لواجهتهم باعتبارهم زراعاً لغريمتها طهران.

وأعلنت الخارجية السويدية، الجمعة، في بيان أن وزيرة مارغوت فالستروم ستقوم بجولة تشمل عدداً من الدول العربية في مسعى للوساطة في تسوية الأزمة اليمنية. ولم يوضّح البيان ما إذا كان تحرك فالستروم على علاقة بالتوجّه الأميركي الجديد في معالجة الملف اليمني.

وقال البيان إنّ الوزيرة "ستزور السعودية والإمارات وسلطنة عمان والأردن في الفترة بين 31 أغسطس و4 سبتمبر من أجل عقد عدد من اللقاءات حول القضايا الثنائية والإقليمية مع التركيز على أزمة اليمن".

كما ذكر البيان أن الوزيرة تعزّم الاجتماع مع مسؤولين أمميين لبحث الوضع في المنطقة.

وقالت فالستروم في تصريحات صحافية عشية جولتها "ستتحدث مع أكبر عدد ممكن من الأشخاص ممن